

## "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من سنة 2023 (Q1 - 2023)

الضغوط النقدية تزداد على المواطنين والقدرة الشرائية للأسر اللبنانية تتعرض لضغوط غير مسبوقة

إن أرقام الأعمال الإسمية (Nominal) المجمعة لقطاعات تجارة التجزئة ما بين الفصل الأول من 2022 والفصل الأول من 2023 تشير الى أن هنالك ارتفاعاً في هذه الأرقام بنسبة توازي 28.30% (للتذكير: إن هذا الارتفاع يمثل نسبة الارتفاع في أرقام الأعمال الإسمية بالليرة اللبنانية قبل التثقيف). إنما بعد عملية تثقيف تلك الأرقام بنسبة مؤشر غلاء المعيشة للفترة المعنية (+ 263.84%)، يتبين أنها قد سجلت بالفعل إنخفاضاً كبيراً لأمس كالعادة الـ 100%، وذلك في كافة قطاعات الأسواق التجارية، بما فيها قطاع الوقود حيث تم أيضاً تسجيل إنخفاضاً في حجم الكميات التي تم بيعها (- 5.02%) بالمقارنة مع الفصل الأول لسنة 2022.

تلك الأرقام تعكس طبعاً الأحوال الاقتصادية المتردية في البلاد، والإنكماش الشديد بالرغم من الإعلان عن نمو بلغ 2.50% خلال العام 2022، إلا أن الإنهيار ما زال مستمراً على أرض الواقع وفي معظم القطاعات، نتيجة للتردي المستمر في القدرة الشرائية لدى الأسر اللبنانية التي تشهد، حتى بعد زيادات الرواتب والأجور، مزيداً من التراجع. بالإضافة إلى تحليق لسعر الدولار حيث بلغ 143.000 ل.ل. في أواخر شهر آذار، قبل أن يتدخل البنك المركزي ويدفع الليرة الى التراجع مجدداً الى مستوى حوالي الـ 110.000 ل.ل.

وبالتزامن مع التدهور الذي حصل في قيمة الليرة اللبنانية، كان لمفاعيل قرارات الحكومة ووزارة المالية والبنك المركزي – من حيث الضرائب والرسوم المتصاعدة والمتراكمة من جراء رفع الدولار الرسمي والجمركي، والغموض حول السعر المعتمد لإحتساب الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة الى العوامل الإقليمية والدولية، التأثير الكبير في تسارع ارتفاع معدل التضخم العام.

وجاءت نسبة الزيادة في مؤشر التضخم ما بين الفصل الأول لسنة 2022 والفصل الأول لسنة 2023 لتسجل مستوى 263.84% وهي زيادة غير مسبوقة، كما وكان ملفتاً الارتفاع الذي سجله غلاء المعيشة ما بين الفصل الأخير لسنة 2022 والفصل الأول لسنة 2023، والذي بلغ 81.40%، وهو أيضاً أمر مقلق جداً فيما يتعلق بالمسار القادم.

أما لجهة المواد الغذائية، التي تحظى بالأولوية في السلة الاستهلاكية للأسر اللبنانية، فقد أشارت تقارير دولية بأن نسبة تضخم أسعار الغذاء في لبنان باتت الأعلى عالمياً حيث بلغت مستوى 139.00% في نهاية شهر آذار الماضي.

مؤشر غلاء المعيشة (وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي)

% 0.71 -	الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2013
% 3.38 -	الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2014
% 3.37 -	الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2014
% 4.67 -	الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014
% 3.40 -	الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014
% 3.57 -	الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015
% 0.98 -	الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015
% 1.03 +	الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015
% 3.14 +	الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015
% 5.12 +	الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016
% 3.48 +	الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016
% 4.15 +	الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016
% 5.01 +	الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016
% 5.35 +	الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017
% 7.61 +	الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017
% 6.53 +	الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017
% 3.98 +	الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017
% 4.08 +	الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018
% 1.69 +	الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018
% 1.09 +	الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018
% 6.96 +	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
% 17.46 +	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
% 89.74 +	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
% 131.05 +	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
% 145.84 +	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
% 157.86 +	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
% 100.64 +	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
% 144.12 +	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
% 224.39 +	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
% 208.13 +	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
% 210.08 +	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
% 162.47 +	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
% 121.99 +	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
<b>% 263.84 +</b>	<b>الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022</b>
% 1.49 -	الفصل الرابع من سنة 2014 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2014
% 0.98 -	الفصل الأول من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2014
% 1.12 -	الفصل الثاني من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2015
% 1.18 -	الفصل الثالث من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2015
% 0.16 -	الفصل الرابع من سنة 2015 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2015
% 1.15 -	الفصل الأول من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2015
% 1.54 +	الفصل الثاني من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2016
% 0.82 +	الفصل الثالث من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2016
% 1.93 +	الفصل الرابع من سنة 2016 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2016

+ 0.74 %	الفصل الأول من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2016
- 0.04 %	الفصل الثاني من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2017
+ 1.47 %	الفصل الثالث من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2017
+ 2.78 %	الفصل الرابع من سنة 2017 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2017
- 1.06 %	الفصل الأول من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2017
+ 2.10 %	الفصل الثاني من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2018
+ 0.45 %	الفصل الثالث من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2018
+ 0.32 %	الفصل الرابع من سنة 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2018
+ 1.16 %	الفصل الأول من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2018
- 0.25 %	الفصل الثاني من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2019
- 0.14 %	الفصل الثالث من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2019
+ 5.99 %	الفصل الرابع من سنة 2019 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2019
+ 11.09 %	الفصل الأول من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2019
+ 61.14 %	الفصل الثاني من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2020
+ 21.60 %	الفصل الثالث من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2020
+ 12.94 %	الفصل الرابع من سنة 2020 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2020
+ 16.52 %	الفصل الأول من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2020
+ 25.38 %	الفصل الثاني من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2021
+ 47.95 %	الفصل الثالث من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2021
+ 50.08 %	الفصل الرابع من سنة 2021 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2021
+ 10.68 %	الفصل الأول من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2021
+ 26.18 %	الفصل الثاني من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الأول من سنة 2022
+ 25.23 %	الفصل الثالث من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثاني من سنة 2022
+ 26.93 %	الفصل الرابع من سنة 2022 بالمقارنة مع الفصل الثالث من سنة 2022
<b>+ 81.40 %</b>	<b>الفصل الأول من سنة 2023 بالمقارنة مع الفصل الرابع من سنة 2022</b>

أما معدلات نسب التضخم في كل قطاع على حدى، فهي كما يلي:

← ما بين الفصل الأول لسنة 2022 والفصل الأول لسنة 2023 :

- + 620.80 % في قطاع الاتصالات،
- + 450.97 % في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
- + 385.54 % في قطاع المطاعم والفنادق،
- + 373.90 % في قطاع الصحة،
- + 358.91 % في قطاع الألبسة والأحذية،
- + 358.45 % في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
- + 352.34 % في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غير الروحية،
- + 300.75 % في قطاع النقل،
- + 210.60 % في قطاع الإستجمام والتسليية والثقافة،
- + 193.02 % في قطاع التعليم.

وهذه نسب هي بالطبع مرتفعة جداً، في كافة تلك القطاعات التي تُعتبر في معظمها حيوية، لا سيما الإتصالات والصحة والمواد الغذائية والمشروبات والملابس، ناهيك عن قطاع النقل.

← أما بين الفصل الرابع لسنة 2022 والفصل الأول لسنة 2023، فقد تم تسجيل المعدلات التالية :

+ 140.78%	في قطاع المشروبات الروحية والتبغ،
+ 133.26%	في قطاع المطاعم والفنادق،
+ 126.50%	في قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،
+ 115.00%	في قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،
+ 107.00%	في قطاع النقل،
+ 90.62%	في قطاع الصحة،
+ 89.67%	في قطاع الألبسة والأحذية،
+ 77.19%	في قطاع الاتصالات،
+ 45.41%	في قطاع الإستجمام والتسليه والثقافة،
+ 1.42%	في قطاع التعليم.

وكما في نسب الإرتفاع على مدى 12 شهراً، يتبين أن نسب الإرتفاع الفصلية قد طالت القطاعات الأساسية ذاتها، إنما بنسبة أشد في قطاعات المواد الغذائية والمشروبات والمطاعم.

تعود تلك النسب المرتفعة في التضخم لعدة عوامل أساسية، منها زيادة الكتلة النقدية المستمرة، لا سيما بعد رفع سقوف الأجور والمساعدات الإجتماعية، ومنها أيضاً الدولار المتسارعة في الأسواق (والتي تم تقديرها بـ 9.9 مليارات دولار في أواخر عام 2022 من قبل البنك الدولي، أي ما يقارب الـ 50% من الناتج القائم)، وتحول الإقتصاد اللبناني أكثر فأكثر إلى إقتصاد نقدي، مع كل تداعياته لناحية النظرة الدولية لهذه الحالة. كل ذلك يضع الجميع أمام سيناريو إنهيار لا حدود واضحة له، خاصة في غياب تبلور أي خطة، أقله لوقف التدهور الحاصل، إذا ما كان رسم خطة تعافي متعذراً.

### نسب التضخم القطاعية

القطاع	Q1/Q4	Q1/Q1
قطاع الإتصالات،	77.19%	620.80%
قطاع المشروبات الروحية والتبغ،	140.78%	450.97%
قطاع المطاعم والفنادق،	133.26%	385.54%
قطاع الصحة،	90.62%	373.90%
قطاع الألبسة والأحذية،	89.67%	358.91%
قطاع الأثاث والتجهيزات المنزلية،	126.50%	358.45%
قطاع المواد الغذائية والمشروبات غيرالروحية،	115.00%	352.34%
قطاع النقل،	107.00%	300.75%
قطاع الإستجمام والتسليه والثقافة،	45.41%	210.60%
قطاع التعليم.	1.42%	193.02%

عليه، ومهما تمكّن التجار من تحقيق مبيعات وأرقام أعمال، يجدون - بعد التثقيف بنسب التضخّم الخاصة بقطاعاتهم وبعد احتساب الفروقات بأسعار الدولار الأمريكي، أن تلك الأرقام لا تزال تتراجع بشكل مستمر.

عليه، جاءت النتائج المجمّعة لكافة قطاعات تجارة التجزئة لتسجّل خلال الفصل الأول لسنة 2023 المزيد من التراجع في أرقام الأعمال الحقيقية المجمّعة .

وقد بلغ التراجع الحقيقي (أي بعد التثقيف بنسبة التضخّم) للنشاط المجمع نسبة - 80.92 % ما بين الفصل الأخير لسنة 2022 والفصل الأول لسنة 2023، بعد إستثناء قطاع الوقود والمحروقات (بالمقارنة مع نسبة - 21.28 % في الفصل السابق).

وفيما يلي نسب التراجع الحقيقي الفصلي في أهم قطاعات تجارة التجزئة:

- ← الساعات والمجوهرات (- 97.20 %)
- ← العطور ومستحضرات التجميل (- 95.64 %)
- ← التبغ ومنتجاته (- 94.10 %)
- ← الأحذية (- 91.64 %)
- ← المجمّعات التجارية (- 91.44 %)
- ← الملابس (- 91.19 %)
- ← المخابز والحلويات (- 90.65 %)
- ← السلع البصرية والسمعية (- 89.69 %)
- ← التجهيزات المنزلية (- 87.36 %)
- ← الأثاث والمفروشات (- 84.01 %)
- ← الأجهزة المنزلية الكهربائية، والراديو والتلفزيون (- 83.62 %)
- ← السوبرماركت والمواد الغذائية (- 81.52 %)
- ← السلع الرياضية (- 72.01 %)
- ← معدّات البناء (- 68.86 %)
- ← المطاعم والسناك بار (- 68.29 %)
- ← اللعب والألعاب (- 61.86 %)
- ← الكتب، والصحف والمجلات (- 19.54 %)

أما القطاعات القليلة التي شهدت تحسّناً فتضمّنت :

- ← أجهزة الهواتف الخلوية (+ 35.12 %)
- ← السلع الصيدلانية (+ 6.30 %)
- ← المشروبات الروحية (+ 4.69 %)

على ضوء ما سبق، وبعد الإشارة الى أن المؤشر الأساس (100) الذي قد تم تبنيّه هو للفصل الرابع لسنة 2011، وأن تضخم الأسعار خلال الفصل الأول من سنة 2023، وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، بلغ + 81.40 %،

نعلن عن أن "مؤشر جمعية تجار بيروت - فرنسبنك لتجارة التجزئة" هو: **0.83** للفصل الأول من سنة 2023 مقابل 1.07 في الفصل السابق له.

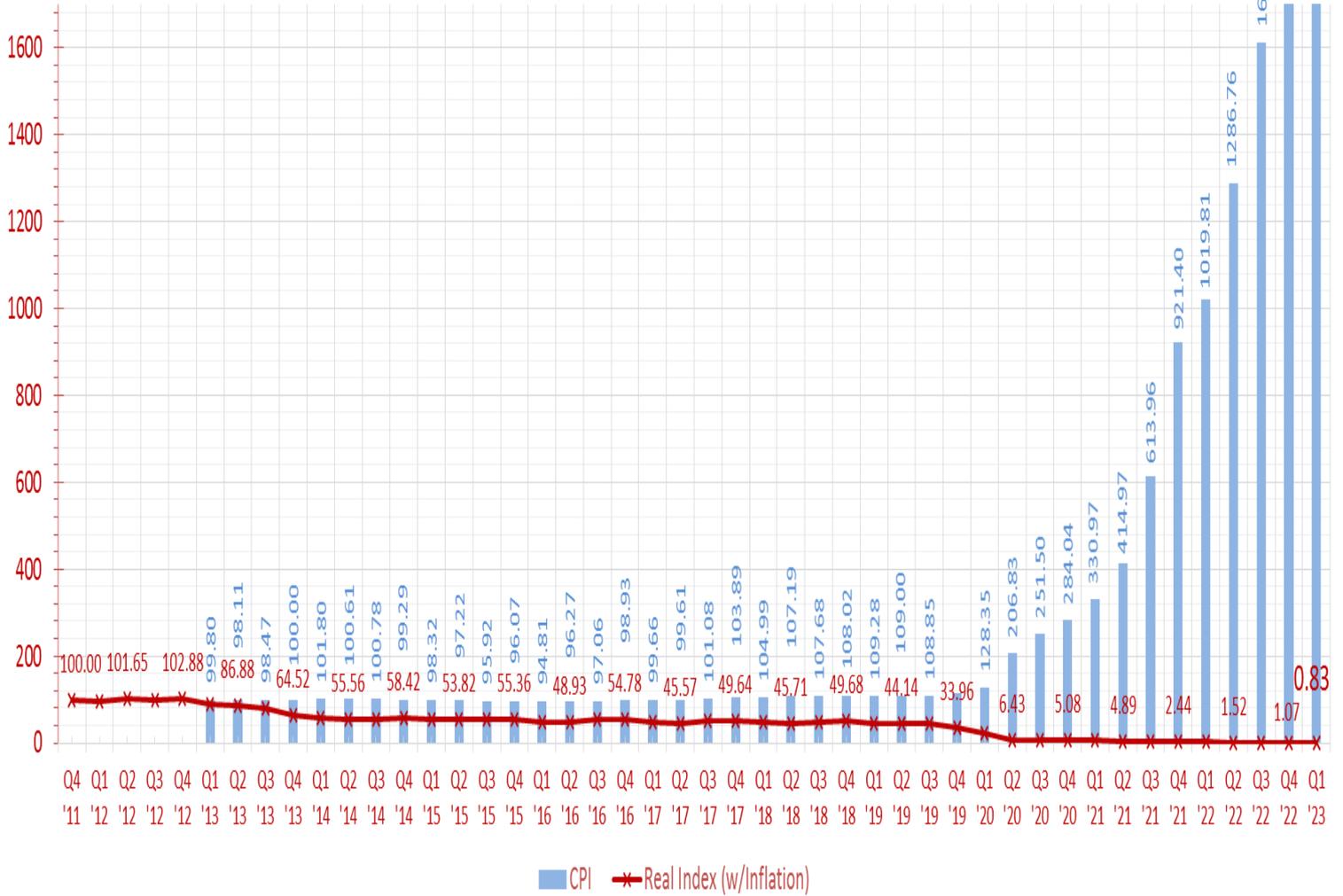
مؤشر جمعية تجار بيروت- فرنسبنك لتجارة التجزئة " للفصل الأول من 2023

(Base 100 : Q4 - 2011)

2011	2012				2013				2014				
Q4 '11	Q1 '12	Q2 '12	Q3 '12	Q4 '12	Q1 '13	Q2 '13	Q3 '13	Q4 '13	Q1 '14	Q2 '14	Q3 '14	Q4 '14	
100.00	95.77	100.6	108.5	112.7	90.83	87.85	78.6	65.87	59.68	55.3	55.22	57.57	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
100.00	94.24	101.7	99.97	102.9	89.66	86.88	78.23	64.52	58.9	55.56	54.45	58.42	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
-	-	-	-	-	99.80	98.11	98.47	100.00	101.80	100.61	100.78	99.29	مؤشر غلاء المعيشة
	2015				2016				2017				
	Q1 '15	Q2 '15	Q3 '15	Q4 '15	Q1 '16	Q2 '16	Q3 '16	Q4 '16	Q1 '17	Q2 '17	Q3 '17	Q4 '17	
	51.51	51.94	52.77	52.91	46.27	46.79	51.49	53.86	47.51	46.76	52.00	53.17	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	52.78	53.82	55.32	55.36	49.15	48.93	53.41	54.78	47.97	45.57	49.93	49.64	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	98.32	97.22	95.92	96.07	94.81	96.27	97.06	98.93	99.66	99.61	101.08	103.89	مؤشر غلاء المعيشة
	2018				2019				2020				
	Q1 '18	Q2 '18	Q3 '18	Q4 '18	Q1 '19	Q2 '19	Q3 '19	Q4 '19	Q1 '20	Q2 '20	Q3 '20	Q4 '20	
	49.09	49.49	52.38	54.25	48.88	48.65	49.57	39.76	31.47	21.81	21.90	21.74	المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	46.31	45.71	48.17	49.68	44.24	44.14	45.04	33.96	23.90	6.43	5.52	5.08	المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	104.99	107.19	107.68	108.02	109.28	109.00	108.85	115.54	128.35	206.83	251.50	284.04	مؤشر غلاء المعيشة
	2021				2022				2023				
	Q1 '21	Q2 '21	Q3 '21	Q4 '21	Q1 '22	Q2 '22	Q3 '22	Q4 '22	Q1 '23	Q2 '23	Q3 '23	Q4 '23	
	21.36	21.63	21.65	24.1	22.82	22.68	27.15	28.90	29.23				المؤشر الإسمي (قبل تطبيق نسبة التضخم عليه)
	4.94	4.887	4.398	2.44	2.07	1.52	1.37	1.07	0.83				المؤشر الحقيقي (بعد تطبيق نسبة التضخم عليه)
	330.97	414.97	613.96	921.40	1019.81	1286.76	1611.43	2045.46	3710.53				مؤشر غلاء المعيشة



### BTA-Fransabank Retail Index (Base 100 - Q4 '11)



إذاً لم يكن مفاجئاً أن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابانك لتجارة التجزئة" للفصل الأول من سنة 2023 باتت تحت عتبة الـ1، بإنخفاض يلامس الـ99% بالمقارنة عما كان عليه في الفصل الرابع من سنة 2011.

وفي الختام، كل ما يمكن قوله هو أن اللبنانيين عامة، والقطاعات الخاصة بما فيها طبعاً قطاع التجار الصامدين خاصة، لا يزالون متمسكين بأمل أن الفينيقي سوف يقوم مجدداً من رماده، وأن لحظة إنعطاف المسار باتت قريبة، مع إعداد وتفعيل خطة تعافٍ كذلك التي قدّمتها الهيئات الاقتصادية اللبنانية لاستنهاض النشاط الاقتصادي بما تضمنته من معاودة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي والجهات المانحة الأخرى، واستعادة العلاقات الوطيدة مع دول الخليج لما لتلك الدول من ثقل في تحريك العجلة الاقتصادية في لبنان.



إن "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابانك لتجارة التجزئة" هو في طبيعة المؤشرات التي بدأ القطاع الخاص بإصدارها (أواخر 2011) لسدّ ثغرة مزمنة في المعلومات المتاحة بشكل دوري ومنتظم لقطاعات محدّدة في الإقتصاد اللبناني.

يهدف "مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسابانك لتجارة التجزئة" لتزويد المجتمع التجاري بأداة علمية تعكس المنحى الذي يشهده نشاط التجارة بالتجزئة بشكل فصلي (كل 3 شهور)، علماً بأن هذا المؤشر يتمّ إحتسابه من خلال الإحصاءات التي تزودنا بها عينة تمثيلية تضمّ أهم قطاعات تجارة السلع والخدمات بالتجزئة (45 قطاع بحسب تصنيف إدارة الإحصاء المركزي).

لقد تمّ إختيار الشركات المساهمة في هذه العينة التمثيلية من قبل جمعية تجار بيروت وفقاً لمعايير دقيقة تأخذ أساساً في الإعتبار حجم المؤسسة داخل القطاع الذي تنتمي إليه، وأيضاً إستعداد المؤسسة للإلتزام بتزويد الجمعية كل 3 شهور بالنسبة المئوية الفصلية للتحصّن أو التراجع في أرقام أعمالها مقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة وأيضاً مقارنة مع الفصل السابق له. وعليه، يمكن إعتبار هذا المؤشر بمثابة مرجع إقتصادي أساسي، أخذين في الإعتبار المعطيات التالية :

- ✓ تقوم مجموعة المؤسسات المشاركة في العينة بتحديد الشطر الذي تنتمي إليه من حيث رقم الأعمال المحلي للبيع بالتجزئة.
- ✓ ويتمّ كذلك تحديد النسبة المئوية للتحصّن أو للتراجع الذي تشهده أرقام أعمالها في خلال الفصل موضع التقرير:
  1. بالمقارنة مع نفس الفصل من السنة السابقة،
  2. وكذلك بالمقارنة مع الفصل السابق.

### المنهجية المتبعة في إحتساب المؤشر

لقد تمّ تنقيح (تحديد وزن) نسبة التغيير الفصلية لكل مؤسسة وفقاً لرقم أعمال هذه المؤسسة، بالمقارنة مع رقم أعمال كل المؤسسات المدرجة في القطاع نفسه (ISIC<sup>1</sup> 6 digits).

<sup>1</sup> ISIC- International Standard Industrial Classification

ثم يتم احتساب نتيجة مجمعة لكل قطاع على حده (ISIC 6 digits) وفقاً للثقل الفردي لكل مؤسسة، وذلك للحصول على معدل نسبة تغيير موحد للقطاع المعني.

الأمر الذي ينتج عنه حصولنا على عدد من معدلات نسب التغيير مساو لعدد القطاعات المشمولة ضمن العينة الأساسية.

تلي ذلك مرحلة تجميع تلك النسب المئوية، واحتساب كل واحدة منها مثقلة بالوزن الخاص بكل قطاع، وفقاً للوزن الذي تم تحديده لكل قطاع من قبل إدارة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المالية.

وينتج عن هذه المراحل الدقيقة الرقم النهائي لـ " مؤشر جمعية تجار بيروت – فرنسبنك لتجارة التجزئة ".